



United Nations  
Educational, Scientific and  
Cultural Organization

Organisation  
des Nations Unies  
pour l'éducation,  
la science et la culture

Organización  
de las Naciones Unidas  
para la Educación,  
la Ciencia y la Cultura

Организация  
Объединенных Наций по  
вопросам образования,  
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة  
للتربية والعلم والثقافة

联合国教育、  
科学及文化组织

# 23 GA

# التراث العالمي

## WHC/21/23.GA/10

باريس، 9 نوفمبر 2021  
الأصل: باللغة الإنجليزية

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

الدورة الثالثة والعشرون للجمعية العامة للدول  
الأطراف في الاتفاقية الخاصة بحماية  
التراث العالمي الثقافي والطبيعي

باريس، مقر اليونسكو  
نوفمبر/ تشرين الثاني 2021

البند رقم 10 من جدول الأعمال المؤقت: صياغة مدونة سلوك، أو بيان للمبادئ الأخلاقية أو أي نص معادل لهم - متابعة للقرار رقم 22 GA 10

صياغة مدونة سلوك، أو بيان للمبادئ الأخلاقية أو أي نص معادل لهم - متابعة للقرار رقم 22 GA 10

### الملخص

تُقدم هذه الوثيقة وفقًا للقرار رقم 22 GA 10، والذي أنشأت الجمعية العامة بموجبه مجموعة فريق العمل مفتوح العضوية من الدول الأطراف في الاتفاقية، مع تفويضهم لوضع مدونة لقواعد السلوك، أو بيان للمبادئ الأخلاقية أو نص معادل لهم. كما طلبت الجمعية العامة من مجموعة فريق العمل مفتوح العضوية من الدول الأطراف أن يقدم في دورته الثالثة والعشرين تقريراً عن أعماله، بما في ذلك مسودة مشروع مدونة لقواعد السلوك أو بيان للمبادئ الأخلاقية أو نص معادل لهم. تقدم هذه الوثيقة تقرير مجموعة فريق العمل مفتوح العضوية.

ينبغي قراءة هذه الوثيقة بالاقتران مع الوثيقة رقم WHC / 21 / 23.GA / INF.10، التي تحتوي على نص المسودة.

مشروع قرار رقم: 23 GA 10 ، انظر القسم ثالثاً.

## تقرير مجموعة فريق العمل مفتوح العضوية من الدول الأطراف في الاتفاقية

### أ. خلفية عامة والتفويض

1. فريق العمل المخصص والذي كونته لجنة التراث العالمي في عام 2014 والذي يجتمع بين الدورات منذ ذلك الحين، وانعكس ذلك حول مدونة قواعد سلوك محتملة في 2019/2018. وافقت مجموعة العمل التي تم تكوينها خصيصاً لهذا الغرض على ضرورة وضع مدونة قواعد السلوك للدول الأطراف في لجنة والهيئات الاستشارية وأمانة الاتفاقية وكذلك الدول الأطراف في الاتفاقية. وينبغي أن تعكس المدونة القيم المشتركة، والأدوار والمسؤوليات لجميع الأطراف المعنية التي تم التعبير عنها في الاتفاقية وأيضاً في الخطوط التوجيهية وقواعد الإجراءات لهيئاتها الحاكمة.
2. بموجب القرار رقم **COM 12 43** (باكو، 2019)، تم إحاطة لجنة التراث العالمي علماً بالمناقشات التي أجراها مجموعة العمل المخصص وشجعت المشاورات غير الرسمية بين الدول الأطراف حول إمكانية إحكام تجهيز مدونة لقواعد السلوك للدول الأطراف، ومركز التراث العالمي لليونسكو والهيئات الاستشارية. وبالتالي، تم إدراج بند حول إمكانية وضع مدونة لقواعد سلوك للدول الأطراف، ومركز التراث العالمي والهيئات الاستشارية على جدول أعمال الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة (اليونسكو، 2019).
3. أثناء دراسة هذه المادة، تُذكر الجمعية العامة بضرورة اتباع أعلى معايير النزاهة والشفافية في أساليب العمل ضمن عملية اتخاذ القرار من قبل الهيئات الحاكمة للاتفاقية. كما شددت على المسؤولية الجماعية لجميع أصحاب المصلحة - الدول الأطراف ومركز التراث العالمي والهيئات الاستشارية - لدعم نزاهة ومصداقية الاتفاقية، وبالتالي، التصرف بأنفسهم وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية للمهنية ومبادئ العدالة والإنصاف والشفافية. أقرت الجمعية العامة علاوة على ذلك، بأن مدونة قواعد السلوك أو بيان المبادئ الأخلاقية أو أي نص آخر مكافئ لهما ليس ملزماً قانوناً، ولكن أصحاب المصلحة مطالبون باحترام كافة محتوياتها.
4. قررت الجمعية العامة نتيجة لذلك، بموجب قرارها رقم **AG 10 22** أن تقوم بتشكيل مجموعة فريق عمل مفتوحة العضوية من الدول الأطراف في الاتفاقية، بتفويض لأن تقوم بتطوير قواعد لمدونة السلوك، أو بيان للمبادئ الأخلاقية أو أي نص آخر مكافئ لهما. طلبت الجمعية العامة بالإضافة إلى ذلك من مجموعة فريق العمل مفتوح العضوية أن تقدم تقريراً إلى دورتها الثالثة والعشرون عن أعمالها، شاملاً قواعد مدونة السلوك، أو بيان المبادئ الأخلاقية أو أي نص مكافئ لهما.

### ب. ملخص لأعمال مجموعة فريق العمل مفتوح العضوية للدول الأطراف في الاتفاقية

5. لقد أثرت الأزمة الصحية العالمية لوباء كوفيد - 19 على بدء تدشين عمل مجموعة العمل مفتوحة العضوية للدول الأطراف في الاتفاقية (والمشار إليها فيما بعد باسم مجموعة فريق العمل مفتوحة العضوية)، والتي كان من المقرر لها أن تبدأ عملها في عام 2020. قامت الأمانة العامة كما هو مطلوب، بإعداد وثيقة تشمل معلومات عامة، وقائمة شاملة من العناصر الموجودة، سواء الملزمة، أو غير الملزمة، والتي يمكن أن يشار إليها باسم قواعد مدونة السلوك، أو بيان المبادئ الأخلاقية أو أي نص مكافئ لهما.
6. لقد تم عقد اجتماع أول (الاجتماع التمهيدي) في يوم 16 فبراير عام 2021، والذي استهدف إلى توفير معلومات عامة عن مفهوم مدونة قواعد السلوك لأصحاب المصلحة في الاتفاقية وتقديم وثيقة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة العامة. اعتمد فريق العمل مفتوح العضوية، في أثناء هذا الاجتماع الافتتاحي، جدول العمل الزمني الخاص به وشرع في انتخاب أعضاء مكتبه وانتخب بالإجماع:

- رئيس المجلس، صاحب السعادة السيد غازي الغريزي، السفير، المندوب الدائم لتونس لدى اليونسكو.
- نائب رئيس المجلس، صاحب السعادة السيد كريستيان تير ستينيان، معالي السفير، المندوب الدائم لأرمينيا لدى اليونسكو،
- المقرر، السيد أولي سو أريكسن (النرويج)

7. تم بعد ذلك، عقدت تسعة اجتماعات عبر شبكة الإنترنت لفريق العمل المفتوح العضوية في أيام 30 آذار / مارس، و 27 نيسان / أبريل، و 25 أيار / مايو، و 29 حزيران / يونيه، و 20، و 27 أيلول / سبتمبر، و 4، و 26 تشرين الأول / أكتوبر 2021. حضر ممثلو الأمانة والهيئات الاستشارية الاجتماعات وأجابوا على الأسئلة التي تم طرحها عن طريق الدول الأطراف كلما لزم الأمر. تكفلت الأمانة العامة القيام بالتنظيم السلس بالإضافة إلى إعداد الوثائق ذات الصلة لتسهيل مهمة فريق العمل مفتوح العضوية (انظر صفحة الويب المخصصة لعمل فريق العمل المفتوح العضوية <https://whc.unesco.org/en/standards/p=code2021>).

8. تناول فريق العمل مفتوح العضوية في أثناء اجتماعاته بعض القضايا المهمة مثل الغرض من مسودة مشروع النص ونطاقه، وطبيعته، بالإضافة إلى مسألة من هم الذين سوف يخاطبهم النص. اعتبر فريق العمل مفتوح العضوية أن مسودة مشروع النص سوف يعود بالفائدة على ضمان شفافية أساليب عمل الهيئات الحاكمة في الاتفاقية. تم اعتبار أن مثل هذا النص من شأنه أن يساعد أيضاً في دعم نزاهة ومصداقية الاتفاقية من خلال توفير الممارسات الجيدة والمبادئ التوجيهية فيما يختص بالأخلاقيات والسلوك في المستقبل. ومع الأخذ في الاعتبار التفويض الذي منحتة الجمعية العامة، أصر فريق العمل مفتوح

العضوية على إعادة التأكيد على أن النص المتعلق بالمبادئ الأخلاقية لن يكون ملزمًا قانونًا، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا النص لا يمكن أن ينشئ التزامات إضافية لأصحاب المصلحة المعنيين. ونتيجة لذلك، تمت الإشارة بدقة ووضوح إلى الطبيعة غير الملزمة قانونًا لمسودة مشروع النص في جميع أجزاء النص نفسه. وعلى الرغم من ذلك، رأى فريق العمل مفتوح العضوية أن أصحاب المصلحة المعنيين سوف يكونون قادرين على الاعتماد على هذا النص في المستقبل وأنهم جميعًا سوف يتم تشجيعهم على الالتزام بمحتواه. سوف يُشكل النص التزامًا أخلاقيًا بدون تمييز أي من أصحاب المصلحة في الاتفاقية بعدم الامتثال. في حين أن غالبية أحكام مسودة مشروع النص تخاطب في المقام الأول الدول الأطراف، فقد اعتبر فريق العمل مفتوح العضوية أن المبادئ والأحكام العامة للنص يجب أن تنطبق أيضًا على مركز التراث العالمي التابع لهيئة اليونسكو والهيئات الاستشارية.

9. تحت قيادة الرئيس، شجع مكتب فريق العمل مفتوح العضوية على اتباع منهج مفتوح وشامل في عمل فريق العمل مفتوح العضوية بهدف ثابت وهو التوصل إلى إجماع في الآراء. لقد انعكس هذا المنهج عند مناقشة المضمون وكذلك في المنهجية التي تم اعتمادها، والتي احتفظت بدور مهم في التفكير المتعمق وإشراك الدول الأطراف في صياغة مقترحات ملموسة. لقد تم التشجيع أيضًا على تقديم مساهمات مكتوبة قبل الاجتماعات في عدة خطوات في أثناء إجراء عملية الصياغة، وهكذا يتم إتاحة الفرصة للدول الأطراف لتقديم العديد من التعليقات أو المقترحات المتماثلة.

10. قدم أعضاء فريق العمل مفتوح العضوية في هذا الصدد، عدد من الآراء والملاحظات العامة التي تسلط الضوء على أهمية مسودة مشروع النص في دعم مصداقية الاتفاقية وتحقيق أعلى معايير النزاهة والشفافية في أساليب عمل الهيئات الإدارية الحاكمة في الاتفاقية، التي تنطوي على صنع قرارات شاملة ومستنيرة وقائمة على أساس علمي، والتي يمكن أن تعتمد فقط على توصيات من خبراء ممثلين جغرافيًا وتتنبي مناهج ثقافية مختلفة. عبّروا عن تأكيداتهم من جديد إيمانهم بقائمة تراث عالمي متوازن ويتمشى مع الاستراتيجية العالمية، وأكدوا على الغرض الأساسي للاتفاقية، أي الحفاظ على التراث. سلطوا الضوء على أن مسودة مشروع النص يمكن أن يكون بمثابة ملخص ذو قيمة عالية باعتباره إشارات إلى الالتزامات الأساسية بموجب النصوص الحالية للاتفاقية، في نفس الوقت الذي لا يستوجب التزامات إضافية على الدول الأطراف ولا يضيف غطاء من التعقيد على التسلسل الهرمي للنصوص. واعتبروا أن مسودة نص المشروع ينبغي أن يتمحور حول الأطراف الرئيسية الفعلة والمعنية بتوفير مبادئ توجيهية أخلاقية وسلوكيات أخلاقية بشأن قضايا رئيسية ذات الصلة في إطار الاتفاقية وتنفيذها. لاحظوا مع اقتراب الحدث المهم وهو الذكرى السنوية الخمسين، أن مفهوم التراث قد تم توسيعه بشكل كبير وأنه يجب على أصحاب المصلحة الاستمرار في التفكير فيه من أجل مصداقية قائمة التراث العالمي، مع الأخذ في الاعتبار التطلعات المتزايدة لحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والتنوع الثقافي والطبيعي والتنمية المستدامة من بين الاهتمامات الرئيسية الأخرى. وفي نهاية المطاف، من أجل تحقيق التزام عالمي وشرعية لمسودة مشروع النص، اقترحوا أن النص يمكن أن يتم التصديق عليه بواسطة الجمعية العامة.

11. تم اقتراح النقاط التالية عن طريق فريق العمل مفتوح العضوية ولم يكن الغرض من الاحتفاظ بها هو إدراجها في مشروع النص، ومع ذلك فقد تقرر إدراجها في هذه الوثيقة الحالية لعناية الجمعية العامة وإمكان الرجوع إليها والتفكير في أمر إدراجها في المستقبل: يمكن تحديد الدور والتفويض الخاص برئيس لجنة التراث العالمي بشكل أكثر دقة، لا سيما في تلطيف حدة أجواء المناقشات، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه الأمانة العامة، وذلك بالعمل كوسيط مُنشط في تعزيز الحوار بين الهيئات الاستشارية والدول الأطراف. ينبغي للأمانة العامة علاوة على ذلك، أن توزع الوثائق ذات الصلة بمجرد أن تصبح متاحة لزيادة الشفافية، والفهم، والاستعداد الكامل لدى الدول الأطراف. كما تم التأكيد أيضًا على أهمية وجود عملية تقييم شفافة، مع مراعاة ضرورة تعزيز الحوار بدرجة أكبر بين أصحاب المصلحة. طُرحت مسألة ضمان إجراءات موضوعية ومتساوية للجنة، لكن ساد الاعتقاد بأنه سيتم تناولها بشكل أكثر ملاءمة في إطار مراجعة وتنقيح النظام الداخلي. كما أثرت بعض المخاوف بشأن التراكم المحتمل إذا تطلب تطبيق أولويات الفحص المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية التشغيلية عن طريق كل أعضاء اللجنة. يمكن النظر علاوة على ذلك، في آليات المطابقة لمسودة مشروع النص في ضوء الإصلاحات المستقبلية للنصوص الحالية للاتفاقية. وفي نهاية المطاف، إذا صادقت الجمعية العامة على مسودة مشروع النص، فقد ترغب في النظر في دعوة الأعضاء المنتخبين حديثًا في لجنة التراث العالمي للتوقيع عليها بالقبول.

12. اختتم فريق العمل مفتوح العضوية عمله باجتماع نهائي في يوم 26 أكتوبر 2021 وتمكنت من وضع اللمسات الأخيرة على نص توافقي بعنوان إعلان مبادئ تعزيز التضامن والتعاون الدوليين للحفاظ على التراث العالمي. تم تقديم مسودة مشروع نص الإعلان في الوثيقة رقم WHC / 21 / 23.GA / INF.10 لتتظر فيه الجمعية العامة للدول الأطراف في اتفاقية التراث العالمي، بما يتفق مع القرار رقم 22 GA 10.

### III. مشروع قرار

#### مشروع قرار رقم: 23 GA 10

إن الجمعية العامة،

1. وقد درست الوثيقة رقم WHC/21/23.GA/10 والوثيقة رقم WHC/21/23.GA/INF.10؛

2. تذكيراً بالقرارين رقم **42 COM 12A** ورقم **43 COM 12** اللذين تم التصديق عليهما على التوالي في الدورة رقم 42 (المنامة، 2018) والدورة رقم 43 (باكو، 2019) للجنة التراث العالمي، بالإضافة إلى القرار رقم **10 GA 22** الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الثانية والعشرين (اليونسكو، 2019)؛
3. وإذ يشير أيضاً إلى أن إعلان المبادئ لتعزيز التضامن والتعاون الدوليين للحفاظ على التراث العالمي، ليس ملزماً قانوناً، ولكن أصحاب المصلحة مدعوون إلى الالتزام بمحتوياته،
4. والتأكيد على أن إعلان المبادئ لتعزيز التضامن والتعاون الدوليين للحفاظ على التراث العالمي يمد أصحاب المصلحة بمبادئ توجيهية للتصرف بأنفسهم وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية للمهنية ومبدأ العدالة والإنصاف والشفافية، ولا يخدم غرض التمييز بين أي من أصحاب المصلحة لعدم الامتثال إلى محتوياتها؛
5. يشكر الدول الأطراف وهي النمسا، وأذربيجان، والكويت، والمملكة العربية السعودية، على دعمها المالي السخي التي قدمتها لفريق العمل مفتوح العضوية للدول الأطراف في الاتفاقية؛
6. يعرب عن تقديره لفريق العمل مفتوح العضوية للدول الأطراف في الاتفاقية؛ لما قامت به من عمل، ويحيط علماً بالمناقشات التي جرت في أثناء اجتماعاته؛
7. يؤيد إعلان المبادئ لتعزيز التضامن والتعاون الدوليين للحفاظ على التراث العالمي الوارد في الوثيقة رقم WHC / 21 / 23.GA / INF.10